

**مرسوم سلطاني**  
**رقم ٩١/١٥**  
**بتقرير صفة المنفعة العامة**  
**لمشروع تخطيط منطقتي الداخلية والظاهرة**

**نحن قابوس بن سعيد سلطان عمان**

بعد الاطلاع على المرسوم السلطاني رقم ٧٥/٢٦ باصدار قانون تنظيم الجهاز الاداري للدولة وتعديلاته .

وعلى المرسوم السلطاني رقم ٧٨/٦٤ باصدار قانون نزع الملكية للمنفعة العامة وتعديلاته .  
و بناء على ماتقتضيه المصلحة العامة .

**رسمنا بما هوآت**

**مادة (١) :** يعتبر مشروع تخطيط منطقتي الداخلية والظاهرة المحدد في المذكرة والرسم التخطيطي الاجمالي المرفقين من مشروعات المنفعة العامة .

**مادة (٢) :** للجهات المختصة الاستيلاء بطريق التنفيذ المباشر على العقارات والاراضي اللازمة للمشروع ، هي وماعليها من منشآت طبقا لاحكام قانون نزع الملكية للمنفعة العامة المشار اليه .

**مادة (٣) :** ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية و يعمل به اعتبارا من تاريخ صدوره .

**صدر في : ٢٦ رجب سنة ١٤١١ هـ**

**الموافق : ١٢ فبراير سنة ١٩٩١ م**

**قابوس بن سعيد**  
**سلطان عمان**

نشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية رقم (٤٤٩)  
الصادرة في ١٦/٢/١٩٩١ م

**مذكرة في شأن تقرير صفة المنفعة العامة**  
**لمشروع تخطيط المنطقة الداخلية والظاهرة**

في اطار التوجيهات السامية لجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله - لتوفير سبل الحياة الكريمة للمواطن على هذه الارض ، أعدت وزارة الاسكان مخططات عمرانية لمختلف المناطق ومنها المنطقة الداخلية والظاهرة بهدف تنميتها عمرانيا واجتماعيا وتوفير الاراضي اللازمة لاقامة المسكن اللائم الذي تتوفر له مقومات الحياة العصرية ، وكذلك تنمية وتوفير الخدمات الاساسية اللازمة لمتطلبات التخطيط واقامة التجمعات العمرانية المتكاملة طبقا للاسس والمعدلات المعمول بها ، وايضا توفير المرافق العامة الضرورية لهذه التجمعات ، وبصفة عامة انشاء وتحديث الخدمات الاساسية من طرق وأسواق حديثة ومساحات مفتوحة ومناطق خضراء للوفاء بالمتطلبات البيئية والترفيهية ، وذلك بالاضافة الى المساحات اللازمة للخدمات العامة والمرافق الضرورية لعملية التنمية واقامة التجمعات العمرانية الحديثة .

وايضا معالجة الاوضاع القائمة القديمة وتعديلها لتوفير الحد المناسب لمتطلبات العمران بها .  
وتعترض تنفيذ هذه المخططات ممتلكات ومنشآت قائمة مما يستوجب تقرير صفة المنفعة العامة لها حتى يمكن نزع ملكية الاراضي والعقارات التي تعترض تنفيذ المشروع وفقا لاحكام القانون على اساس الرسم التخطيطي المعتمد .

**وزير الاسكان**